دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة ميدانية
المصدر:	مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
الناشر:	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المؤلف الرئيسي:	عابد، محمد نواف
مؤلفين آخرين:	زملط، إياد سليم(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج5, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	13 - 47
رقم MD:	985097
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المصارف، الأداء المالي، الإفصاح المحاسبي، المسؤولية الاجتماعية، بورصة فلسطين
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/985097

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الثاني
ديسمبر 2018

OEB Univ. Publish. Co.

أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة ميدانية

The Effect of Social Responsibility Disclosure on the Financial Performance of the Listed Banks in Palestine Stock Exchange: An Empirical study

د. محمد نواف عابد
قسم العلوم الإدارية والمالية
كلية الدراسات المتوسطة – جامعة الأزهر
mnabed@hotmail.com

أ. اياد سليم زملط
قسم العلوم الإدارية والمالية
كلية الدراسات المتوسطة – جامعة الأزهر

تاريخ الاستلام: 2018/07/18 تاريخ قبول النشر: 2018/10/27
تصنيف JEL: G22

الملخص :

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الواقعة بين عام (2011-2017) من خلال تحليل البيانات المالية لـ (6) مصارف مدرجة في بورصة فلسطين لقياس درجة مستوى عناصر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على مؤشرات الأداء المالي المحاسبية، ومؤشرات الأداء السوقية، والرافعة المالية، ونسبة ملاءمة رأس المال.

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات الأداء المالي المحاسبية، ومؤشرات الأداء السوقية، والرافعة المالية، وعلاقة عكسية مع نسبة ملاءمة رأس المال، إضافة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكل من العائد على الاصول، والعائد على حقوق الملكية، وسعر السهم السوقي، ومعدل دوران السهم. وتوصي الدراسة بضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق المال بواجباتها اما المجتمع من خلال إلزام المصارف بتطبيق قوانين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مع وضع ضوابط لعملية القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، الأداء المالي.

Abstract:

This study aims to identify the impact of the disclosure of social responsibility on the financial performance of the banks listed on the Palestine stock exchange during the period between (2011-2017) through analyzing the financial statements of six banks listed on the Palestine Stock Exchange to measure the level of the elements of the disclosure of social responsibility and its impact on the financial performance indicators of accounting, market performance indicators, financial leverage, and capital adequacy ratio.

The results showed a positive relationship between the disclosure of social responsibility and the financial performance indicators of accounting, market performance indicators, financial leverage the inverse relationship with capital adequacy ratios, and the significant impact of disclosure on social responsibility and return on assets. Equity, market price, and share turnover. The study recommends that the Palestinian Monetary Authority and the Capital Market Authority fulfill their obligations to the society by obliging the banks to implement the laws of disclosure of social responsibility with the establishment of controls for the process of measuring accounting for social responsibility.

Keywords: **Disclosure, Social Responsibility (SR), Social Responsibility Disclosure, Financial Performance.**

المقدمة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم التي نالت الكثير من الاهتمام من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فمن الناحية المحاسبية يعد الإفصاح عن البيانات المالية من الأمور الهامة لاستدامة المؤسسة الاقتصادية، وأن فلسفة المسؤولية الاجتماعية تؤكد على أهمية الإفصاح المالي وغير المالي عن المسؤولية الاجتماعية خاصةً بعد مرحلة الركود الاقتصادي عام 1938، فقد ساد الفكر الاقتصادي الذي يقوم على التحول بالمؤسسة الاقتصادية من فكرة الملكية والتي تهدف إلى تعظيم المصلحة الشخصية للملاك عتباره الهدف الرئيس الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه إلى فكرة مفهوم الوحدة المحاسبية ونظرية الوكالة والتي تقوم على أن الملاك هم أحد أصحاب المصالح في المؤسسة الاقتصادية وتعمل إدارة المؤسسة الاقتصادية على توفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات،

والذي يمكن تحقيقه من خلال جودة التقارير المالية والافصاح الشامل والشفافية عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.

ولا شك إن التعامل الإيجابي بين المؤسسات الاقتصادية والمجتمع والمشاركة في حل مشكلات المجتمع وأفراده لا يعد هدية من قبل المؤسسات الاقتصادية أو تفضلاً منها، خاصةً وإن الاثار السلبية التي ظهرت على المجتمع والبيئة والأفراد في العادة هي ناشئة عن نشاط المؤسسات الاقتصادية، فأقل ما يمكن ان تقدمه هو تحمل تبعات هذه الاثار السلبية وتجنب تكرارها. في ظل بيئة الاعمال الجديدة ووجود المنظمات غير الحكومية التي تهتم بحقوق العمال، وجمعيات حماية المستهلك، ومنظمات حماية البيئة وغيرها من قوى الضغط مع تميز المستهلك بوعي وقدرته على التمييز بين المؤسسات الاقتصادية وتفضيل بعضها عن بعض لاعتبارات أخلاقية واجتماعية (وهيبة، 2014: ص10).فقد أصبح لزوماً على المؤسسات الاقتصادية التصرف كشخص مسؤول اجتماعياً امام افراد المجتمع وليس السعي وراء الربح المادي بصورة جشعة، خاصةً وأن المسؤولية الاجتماعية تعمل على تقوية الصورة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية وزيادة حصتها السوقية وتقوية الأداء المالي.

إن عدم إدراك بعض المؤسسات الاقتصادية بأهمية المسؤولية الاجتماعية والعائد الذي يمكن ان تحصل عليه من وراء الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والذي من الممكن أن يكون له تأثير إيجابي على مؤشرات الأداء المالي والربحية ومؤشرات السوق والتي تعمل على تعظيم الثروة للمالكين وهو الهدف الرئيس الذي تسعى إليه جميع المؤسسات الاقتصادية. والسؤال الرئيس لمشكلة الدراسة هو هل يوجد أثر للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين على الأداء المالي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، واختبار العلاقة بين مستوى درجة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ومعرفة أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف.

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضية الرئيسة التالية وهي: "أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين له أثر على كل من مؤشرات الأداء المحاسبية،

ومؤشرات الأداء السوقية، والرافعة المالية، ونسبة ملاءمة رأس المال".

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال التعرف على واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال نموذج أعد خصيصاً لهذه الدراسة لقياس مستوى درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على الأداء المالي. حيث تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية واضحة لكل الأطراف ذوي العلاقة بالمصارف سواء من داخل المصرف أو من خارجها حول أهمية الافصاح بالمسؤولية الاجتماعية والعائد الذي يمكن الحصول عليه من وراء الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومراجعة البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة وتجهيز النسب المالية اللازمة لإتمام الدراسة باستخدام برنامج Excel، مع تعبئة النموذج الخاص الذي تم إعداده لقياس درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ودراسة أثره على الأداء المالي وتحليله احصائياً لاختبار صحة الفروض واستخراج النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

أولاً : الجانب النظري.

المحور الأول: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع ذلك الاختلافأساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة.

مفهوم الإفصاح.

يقصد بكلمة الإفصاح في اللغة "الكشف عن الشيء، وبيانه"، ويهدف تعريف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصود، كما يفيد في تحديد الاتجاهات والموضوعات الرئيسية التي لها أهمية نظرا لتزايد الطلب على المزيد من الإفصاح من قبل المستخدمين المختلفين للمعلومات (فريدريك واخرون، 2004: ص189).

مفهوم الإفصاح المحاسبي.

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2012: P 292) الإفصاح بانه "إعلان المنشأة عن جميع المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة النشاطات التجارية التي تشارك فيها وآثارها المالية والبيئية والاقتصادية التي تعمل فيها"، وعرف (زغدار، 2010: ص84) الإفصاح على أنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة الاقتصادية". اما هيئة سوق رأس المال الفلسطينية فقد عرفت الإفصاح بأنه "الكشف عن المعلومات و/ أو الأمور الجوهرية التي تهم المستثمرين الحاليين والمستقبليين والجمهور التي تؤثر أو قد تؤثر في سعر الورقة المالية" (الوقائع الفلسطينية، 2008: ص133). حيث يقوم الإفصاح على إلزام المؤسسات الاقتصادية بنشر جميع المعلومات المالية وغير المالية والسياسات التي استندت عليها عند إعداد البيانات المالية بصورة واضحة وشفافة وعرضها ضمن البيانات المالية السنوية بطريقة ميسرة لجميع مستخدمي البيانات المالية دون تمييز.

مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يرى (الدوغجي، 2006) أنه وعلى الرغم من اهتمام الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية بالإفصاح عن التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية إلا أنه لم يكن متشراً بشكل عام لدى المؤسسات الاقتصاديةفي الدول المتقدمة إلا حديثاً، حيث بدأ الاهتمام به واضحاً في التقارير السنوية حيث تزايد عدد المؤسسات الاقتصادية التي تفصح عن المعلومات الاجتماعية بشكل مطرد، وقد انعكس الاعتراف بالتنمية المستدامة الوحدات الاقتصادية في الآونة الأخيرة على اهتمامات المحاسبة باعتبارها علماً اجتماعياً مما أدى إلى زيادة المطالبة بأن تقوم المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وعرف (خلف، 2009) الإفصاح الاجتماعي بأنه الأسلوب أو الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة اعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن أنشطتها المتنوعة ذات الابعاد الاجتماعية وتعتبر القوائم والبيانات المالية الملحقة بها اداة ملاءمة لذلك. اما (فطوم، 2015: 305) فقد عرفت الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بأنه: "انتهاج سياسة الوضوح الكامل، واظهار كافة المعلومات المتعلقة بنشاطات المؤسسة الاجتماعية

لمختلف مستخدميها، بالاعتماد على مجموعة من الأساليب إما في صلب القوائم المالية أو ملحقاتها، لتوصيل المعلومات عن أثر نشاط المؤسسة على المجتمع للأطراف الداخلية والخارجية بشكل دوري وبفترات محددة لتقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسة".

فوائد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

تتمثل فوائد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قيمتها التجارية الناشئة للأطراف ذات المصلحة وتتمثل في عدة نقاط هي: (فاتح وبوبكر، 2014، ص 367)؛ (نور الدين، 2005، ص 165):

1. الحصول على معاملة ضريبية مميزة من حيث الإعفاءات أو تخفيض الضرائب المدفوعة عليها نتيجة التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية.

2. إن إفصاح المؤسسات عن سياساتها تجاه وفائها بالمسؤولية الاجتماعية سوف يرفع من كفاءة المؤسسة وزيادة ربحيتها خاصة إذا استخدمت المؤسسة مواردها بأكفأ قدر ممكن.

3. إن وفاء المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية والإفصاح عن نتائج الأداء الاجتماعي يجنبها تحمل عقوبات وغرامات نتيجة عدم الإفصاح عن معلومات الأنشطة الاجتماعية والامتثال للإجراءات القانونية للدولة.

4. إن قياس الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة يعتبر قاعدة هامة للتحليل الاجتماعي والبيئي، لأن التقرير عن البيانات المالية لا يستطيع الكشف على نحو شامل عن المخاطر والديون وعوائد المؤسسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

5. تقارير المسؤولية الاجتماعية تأخذ بعين الاعتبار وبشكل تدريجي المخاطر البيئية والاجتماعية بحيث تعتبر مؤشرات مهمة لجهود المؤسسات في تحسين إدارتها وزيادة الشفافية.

6. تساعد عملية إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية المؤسسات على جمع معلومات عن جهود الاستدامة والإنجازات التي تمت والاعتراف بقيمة هذه المعلومات.

7. تساعد تقارير المسؤولية الاجتماعية المؤسسات على الابتكار.

8. تساعد تقارير المسؤولية الاجتماعية على الاتصال المتزايد مع الأطراف ذات العلاقة والمصلحة لأنها أكثر فاعلية من أي وسيلة أخرى لتشجيع الحوار وعرض قدرة المؤسسة على إدارة الرسوم البيئية والاجتماعية المحصلة في مواجهة المخاطر.

المحددات الأساسية للإفصاح المحاسبي وأثرها على المسؤولية الاجتماعية

مع التطور الاقتصادي المستمر أصبح هناك حاجة ماسة إلى الكثير من المعلومات، وأصبحت المعلومات الواردة بالبيانات المالية تمثل الحد الأدنى الواجب الإفصاح عنه، لذلك فقد لجأت المؤسسات إلى الإفصاح عن تلك المعلومات بصورة اختيارية، لما لها من أهمية في اتخاذ القرار وهو ما يطلق عليه الإفصاح الاختياري والذي يعتبر مكملاً للإفصاح الإلزامي (الرحيلي، 2005) وذلك لسد حاجات الأطراف ذات العلاقة من المعلومات المالية. وتنحصر محددات الإفصاح في أربعة حقائق (بدوي والبلتاجي، 2013: ص39) هي:

- **الحقيقة الأولى:** إن أكثر المستفيدون من نتائج القياس المحاسبي في المحاسبة المالية اساساً هم الأطراف الخارجية التي تربطهم بالمؤسسة علاقة مالية.

- **الحقيقة الثانية:** اللغة المحاسبية هي نسق لغوي خاص يقوم على مجموعة من المعاني الاتفاقية التي تصف دلاله عناصر الثروة وما ينتج عنها من تدفقات وتظهرها في تعبير كمي موحد له القبول العام من جانب المستفيدين من رسالة المحاسبة وهي التعبير الكمي النقدي.

- **الحقيقة الثالثة:** مضمون الرسالة المحاسبية هو نتائج القياس المحاسبي في صورة شمولية لها أكثر من مضمون ويقع على عاتق مستخدميها مهمة اختيار المعلومات التي تلاءم مضمون وطبيعة اهتمامهم.

- **الحقيقة الرابعة:** طريقة العرض هي القوائم والبيانات المالية التي قد تتضمن بعض الملاحظات الهامشية.

إرشادات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل إرشادات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (بدوي والبلتاجي، 2013: ص45) فيما يلي:

1. أن يمتد نطاق المستفيدين من نتائج قياس الاسهامات في مجال المسؤولية الاجتماعية ليشمل العديد من الأطراف إضافةٍ للذين تربطهم بالمؤسسة علاقة مالية متبادلة.

2. أن تمتد لغة التقرير لتشمل أساليب تعبير أخرى إلى جانب أسلوب التعبير الكمي "النقدي".

3. يرتبط مضمون التقرير بنتائج قياس تأثيرات الأنشطة التي يدور جوهرها حول المصلحة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وما تشتمل عليه من متضمنات تعكس أثر المؤسسة على نوعية الحياة في المجتمع وتأثيراتها على المسؤولية الاجتماعية.

4. عدم اقتصار طريقة العرض على شكل محدد حيث تتعدد مضامين النتائج وتتباين خصائص العناصر المراد التقرير عنها.

المحور الثاني: نماذج (طرق) الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية.

لقد تعددت الطرق والأدوات والنماذج التي ابتدعها الفكر المحاسبي والإداري والمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق في الإفصاح وتقويم الأداء للمؤسسات الاقتصادية، حيث سيتم التركيز في هذا الجزء على أهم نماذج وطرق الإفصاح التي يتم استخدامها على مستوى الإطار العالمي وهي:

1. طريقة الفصل أو الاستقلالية.

تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية وفق هذا الاتجاه فرعاً متميزاً له خصوصيته داخل الإطار العام للمحاسبة، مثل فروع المحاسبة الأخرى، ويعنى هذا الاتجاه عرض معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تقارير مستقلة عن تقارير المحاسبة المالية، باعتبار أن كل منها يحقق أهدافاً مختلفة، ويتضمن هذا ثلاث مداخل مختلفة لإعداد التقارير الاجتماعية وهي:

أ. **المدخل الوصفي:** تعد النماذج الوصفية من أكثر النماذج شيوعاً وأسهلها تطبيقاً، إذ يكون الإفصاح في صورة وصفية أو على شكل حسابات إضافية تندرج في صلب القوائم المالية، وتتضمن هذه النماذج وصفاً للأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من خلال الإيفاء بالتزاماتها الاجتماعية دون ان يكون الوصف مقترناً بتحليل عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية (الفضل واخرون، 2002: ص189)، أما الميزة الأساسية فتتمثل في انخفاض تكاليف تطبيقه مقارنة بالمداخل الأخرى لقلة المستلزمات المالية والبشرية التي يتطلبها، فهو يستند إلى القياس الوصفي في توفير المعلومات دون تقويم كمي أو نقدي للتأثيرات الناجمة عن أنشطة الالتزامات الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية (الشكري، 2012: ص245).

ب. **مدخل التكلفة:** هي تقارير تفصح عن تكاليف الالتزامات الاجتماعية فقط، ويعد هذا المدخل أكثر تقدماً من المدخل الوصفي في مجال الإفصاح عن الالتزامات الاجتماعية، إذ يوفر وسيلة تمكن المؤسسة من إقناع الأطراف المختلفة بالجهود التي تبذلها المؤسسة من اجل الإيفاء بالتزاماتها الاجتماعية من خلال الإفصاح عن مقدار المبالغ التي تحملتها المؤسسة لقاء قيامها بالأنشطة الاجتماعية (خامرة، 2007: ص110).

ج. **مدخل تكاليف ومنافع الالتزامات الاجتماعي:** هي التقارير التي تفصح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع: ويعد هذا المدخل من أوسع المداخل وأكثرها شمولاً عن المدخلين السابقين إذ ترتكز فلسفة هذا المدخل في محاولة إيجاد أسلوب لإعداد التقارير الاجتماعية التي يتم الإفصاح فيها عن كل التكاليف والمنافع الاجتماعية، ورغم صعوبة استخدام القيم النقدية لقياس المنافع الاجتماعية، حيث يعتمد هذا المدخل على القيم السوقية لقياس المنافع المحققة من السلع والخدمات والموجودات التي تم توفيرها للمجتمع، ومن اهم مزايا هذا المدخل انه يجمع بين الالتزامات الاقتصادية والالتزامات الاجتماعية، ويضم الأطراف المعنية بالالتزامات الاجتماعية الداخلية مثل العاملين والخارجية مثل المجتمع المحلي والبيئة للمستهلكين (الشكري، 2012: ص247).

2. طريقة الدمج

تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية وفق هذا الاتجاه امتداد لمجال المحاسبة المالية، بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في نفس التقارير المحاسبية للمؤسسة، إذ يعتمد هذا الاتجاه على دمج معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام (قائمة الدخل، والميزانية العمومية) وطبقاً لهذه الطريقة يتم التقرير عن المسؤولية الاجتماعية في شقيها التكاليف والمنفعة جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية في مجموعة واحدة معبراً عنها بوحدة النقد، وهو ما يحقق مبدأ تكامل النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة (الشرايري والموني، 2006: ص65).

3. الإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية فقط.

أي جعل محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي الأساس وباقي المحاسبات تابعة لها، وهي تعطي محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع وليس وجهة نظر المؤسسة، وتصب هذه المحاولات في اتجاه تفسير طبيعة المؤسسة وفق نظرية المشروع، باعتبار مختلف فئات المجتمع أصحاب مصلحة في المؤسسات، وهذا يعني إعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة على ضوء أفكار اقتصاديات الرفاه، وطبقاً لهذه الطريقة ينظر إلى المحاسبة المالية على انها جزء من إطار أشمل هو إطار محاسبة المسؤولية الاجتماعية (خلف، 2009: ص39).

4. نموذج التقارير الثلاثية The triple bottom line.

لقد ظهر حديثاً نموذج التقارير الثلاثة كنموذج فائق يساعد المؤسسات الاقتصادية على تقويم أدائها وفقاً لثلاث أبعاد هامة هي: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كل بعد من هذه الابعاد يمثل تحدياً هائلاً بالفعل لإدارة المؤسسة، حيث يقصد بالتقارير الثلاثية The triple bottom line اختصار لـ TBL أو 3BL وتعرف أيضاً باسم People planet, profits أو the three pillars وعبارة التقارير الثلاثية طورت من طرف الباحث John Elkington في كتابه الصادر سنة 1991 بعنوان :"Cannibals with Forks: the Triple Bottom Line of 21st Century Business" ومن خلال هذا الكتاب أعرب أنه يجب على المؤسسات الاخذ بعين الاعتبار نتائج اعمالها البيئية والاجتماعية بنفس

درجة اهتمامها بنتائجها المالية (كواشي، 2011: ص10)؛ (فاتح وبوبكر، 2014: ص369). لقد تزايد استخدام المؤسسات الاقتصادية للتقارير الثلاثية للإفصاح عن نتائج اعمالها، نتيجة التنافس من أجل جذب العملاء ورؤوس الأموال، وينبع هذا الأمر من أن المؤسسات الاقتصادية لم تعد مجرد كيانات اقتصادية، وهذا الأمر دفع الإدارة إلى التفكير في لمشاريع التجارية ليس فقط من المنظور الاقتصادي ولكن ايضاً من المنظورين الاجتماعي والبيئي (الحميدي، 2009: ص12). وعليه فإن الفكرة الرئيسة التي تكمن وراء ظهور التقارير الثلاثية عن نتائج الأعمال عند تقييم المؤسسات الاقتصادية تتمثل في أن الأداء المالي لم يعد هو المحدد الوحيد لوضع المؤسسة الاقتصادي في السوق أو لمستوى نجاحها، بل يتعين على المؤسسات الاقتصادية الاستجابة للمطالب الخاصة بتوفير المزيد من المعلومات عن الاثار الاجتماعية والبيئية، والنظر إلى كافة العناصر كوحدة واحدة لأن كل عنصر يساهم بنفس القدر في تحقيق الهدف النهائي للمؤسسة الاقتصادية (جون واخرون، 2004: ص29) من ثلاث نواحي هي:

- **الناحية الاقتصادية:** يتضمن التقرير الثلاثي توفير معلومات عن نتائج عن اعمال المؤسسة الاقتصادية بشفافية في الوقت المناسب لكل من المستثمرين والعاملين والعملاء والشركاء وغيرهم.
- **الناحية الاجتماعية:** يهتم التقرير الثلاثي بالصالح العام للمجتمعات التي تعمل فيها المؤسسات الاقتصادية، كما تحتاج إلى توفير معلومات عن الممارسات والمعايير الأخلاقية، والتنمية المهنية، والممارسات الخاصة بتعيين العاملين والتبرعات الخيرية، إلى جانب عدة موضوعات أخرى هامة.
- **الناحية البيئية:** فيتضمن التقرير الثلاثي أثر أنشطة المؤسسة الاقتصادية على البيئة بمفهومها الواسع، بما في ذلك البيانات الخاصة بأمان المنتج، واستخدام الموارد في الإنتاج ومعايير مواثيق الإنتاج (ألكسندر وآخرون، 2004: ص27).

5. سياسات الإفصاح عن الاستدامة دولياً:

تتمثل سياسات الإفصاح الدولية في العديد من المؤشرات منها مؤشر الاستدامة Dow Jones حيث تم إطلاق مؤشر استدامة Dow Jones في عام 1999 وهو يعتبر المؤشر العالمي الذي يتتبع الأداء المالي للاستدامة المعتمدة للمؤسسات الاقتصادية عبر

دول العالم، ويعتمد هذا المؤشر على أخذ نسبة 15% لأكبر عدد 2500 مؤسسة اقتصادية عبر العالم تأسيساً على المعايير الاقتصادية والبيئية والاجتماعية طويلة الأجل ويتم اختيار مكونات المؤشر طبقاً لتقييم دوري لاستدامة المؤسسات والذي يحدد قائد الاستدامة في كل من 58 مجموعة للصناعة وفي أكتوبر2007 أصبح المؤشر العالمي "DJSI" يتضمن 318 مؤسسة اقتصادية.

المحور الثالث: الأداء المالي للمصارف مفهومة وأدوات تقييمه

يعد الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمدراء في عمليات تقييم الأداء في مختلف المؤسسات الاقتصادية، وذلك للإبلاغ عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن القدرة الإيرادية تعني قدرة المؤسسة على توليد الإيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما القدرة الكسبية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الجارية والرأسمالية أو الاستثنائية من اجل مكافأة عوامل الإنتاج (الدعاس، 2010: ص93-113) ويقاس الأداء المالي بمدى النجاح المالي الذي تستطيع فيه المؤسسة الاقتصادية أن تعظم ثروة ملاكها من خلال الحصول على أعلى عائد ممكن لاستثماراتهم، وتوجد مقاييس متعددة لقياس الاداء المالي، ويعتبر العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية من أكثر المقاييس شيوعاً ، وهذه المقاييس يتم استخدمتها في العديد من الدراسات إلا أن النتائج لم تكن حاسمة حول طبيعة العلاقة بين مستوى عناصر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي لحد هذه اللحظة.

مفهوم الأداء المالي

عرف (يحياوي وبوحديد، 2014: ص65) الأداء المالي بأنه بلوغ الأهداف المالية كتعظيم العوائد وتخفيض التكاليف بالاستخدام الأمثل للموارد المالية". وعرفها (دادن وحفصي، 2014: ص25) "بمدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية". وبالنسبة للأداء المالي في المصارف فهو يعني استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز، الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد المصرف بفرص الاستثمار (عبادة، 2008: ص161). وعرف (طالب والمشهداني، 2011: ص68) الأداء المالي للمصارف بأنه "ما هو إلا انعكاس للمركز المالي للمصرف المتمثل بفقرات كل من الميزانية العامة وحسابات النتائج والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية التي يصور حالة حقيقية عن أعمال

المصرف لفترة زمنية معينة". اما (التجاني وشعوبي، 2015: ص32-33) فقد عرفوا الأداء المالي للمصارف بأنه "الحكم على مدى فاعلية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للمصرف وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفاعلية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالمصرف في التأثير على ربحية المصرف، ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في المصرف" وبصورة أدق فإن تقييم الأداء المالي للمصرف هو عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة.

إن مفهوم الأداء المالي تنوع حسب وجهة نظر كل منظمة أو هيئة أو باحث وذلك حسب وجهة النظر والهدف المراد قياسه، إلا أن هناك إجماع على أن الشرط الرئيس للأداء المالي يتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة من خلال تخفيض التكاليف وزيادة المنافع.

أهمية الاداء المالي للمصارف.

إن أهمية تقويم الاداء المالي للمصارف نابع من أهمية هذه المؤسسات ودورها في التنمية الاقتصادية فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات للأفراد والمنظمات ومن ثم تتولى عملية ضخ الاموال على شكل قروض واستثمارات وبذلك تتعدد الاطراف وتتنافس في الحصول على موارد المصارف كلاً حسب احتياجاته ورغباته، لذلك ينبغي ان تكون انظمة تقويم الاداء شاملة لكل المقاييس الاستراتيجية كما تزايدت اهمية تقويم الأداء للمصارف في السنوات الاخيرة وذلك لخصوصية النشاط وضخامة الاموال التي يتعامل بها هذا القطاع، وسرعة دوران الاموال الخاصة والاموال المودعة مما يتطلب من متخذي القرار التحقق من كفاءة اداء هذه المؤسسات المصرفية في استغلالها الموارد وتحقيق افضل النتائج باقل التكاليف. ان الخطوة الاولى لتحليل الموقف وتقويم الاداء هو اتخاذ القرار بشأن الاهداف التي على المصرف تحقيقها لتقويم الاداء للتوجه نحو هذه الاهداف المحددة، ان أي تقويم عادل وشامل للأداء المصرفي يبدأ من تقويم مدى تحقيقها للأهداف التي وضعتها الادارة العليا وحملة الأسهم (الجبوري، 2002: ص3).

الأداء المالي وعملية تقييم الأداء.

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية للمؤسسات لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على كل الجوانب المتعلقة بحياة المؤسسة من استمرار ونمو وتطور، ولهذا فإن

تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الادارية، حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، والتعرف على اتجاهات الأداء فيها، ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المؤسسة ونجاحها ومستقبلها (الزبيدي، 2011: ص94) اما (الكرخي، 2007: ص31) فقد عرف تقييم الأداء المالي للمصارف بأنه "عملية يتم من خلالها التعرف على الجوانب الإيجابية، والجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف وإنجاز معدلات الأداء المستهدفة، كما هو جميع العمليات والدراسات التي تقوم بها المصارف، لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد، وكفاءة استخدامها من طرف المصارف مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجرائها المقارنات بين ما هو مستهدف وما هو محقق من أهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة". إن الأداء المالي مفهوم واسع يعبر عن أسلوب المؤسسة الاقتصادية في استثمار مواردها المتاحة وفقاً لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها المؤسسة الاقتصادية في سعيها لتحقيق كفاءتها وفاعليتها لتأمين بقائها، وإن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية المؤسسة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعات المهتمة بالمؤسسة كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه أن تنجز مهمة بنجاح، أو تحقق هدفاً بتفوق، وبتعبير أخر أنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف المؤسسة للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وأن أي خلل في أي منها لا بد أن يؤثر على الأداء (نعيمة، 2002: ص56).

الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي.

هناك العديد من الأدوات التي تستخدم في عملية التقييم وهو ما يعرف بمؤشرات تقييم الأداء، والمؤشر هو عبارة عن علاقة يمكن الاستفادة منها في تقييم النشاط الكلي للمؤسسة الاقتصادية وانشطتها الداخلية، بحيث يكون لكل مؤشر مقياس معدل خاص به حتى يكون ذا مدلول وليس رقماً مبهماً، كما يتضمن مدى يتراوح فيه الأداء الفعلي بحيث يكون اي انحراف عن هذا المدى غير مرغوب فيه إذا كان في غير صالح المؤسسة الاقتصادية، ومن اهم المقاييس والمؤشرات التي يرتكز عليها تقييم الأداء (خشارمة، 2005: ص297_304) ما يلي:

- **مقاييس الكفاءة:** يقصد بها القدرة على استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة لإنجاز الأداء المطلوب كما يجب.
- **مقاييس الفاعلية:** يقصد بها مستوى تحقيق الإدارة للأهداف التي حددت لها.
- **مقاييس المؤشرات المالية:** هي مؤشرات تعتمد في احتسابها على المعلومات المالية المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية مثل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ومؤشرات الربحية وغيرها. واهم ما يميز هذه المؤشرات هو سهولة احتسابها وتصوير الاحداث بوحدة قياس قابلة للمقارن، ولكن يؤخذ على مؤشرات الأداء المالي بأنها تاريخية بطبيعتها، لأنها تركز على التقرير عن الأنشطة التي حدثت في الفترة السابقة، كما أنها لا تساعد المدراء على إدارة العوامل التي توجه النجاح في وحداتهم الاقتصادية ولا تحفز المهارات والكفاءات التي تحاول المؤسسة الاقتصادية الابداع فيها، فضلاً عن اختلاف طرق احتساب بعض هذه المقاييس مما يؤثر سلباً على دلالتها.
- **مقاييس المسؤولية الاجتماعية:** هي مقاييس تتعلق بدمج المؤسسات الاقتصادية بين الاهتمامات البيئية والمجتمعية في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعملاء في الأسواق المستهدفة بشكل طوعي.

ثانياً : الجانب الميداني (التطبيقي).

الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الابحاث والدراسات السابقة عن الموضوع فقد تم التوصل إلى مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بالموضوع، والتي بينت واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بيئات اعمال مختلفة، حيث هدفت دراسة (الشهري، 2013) إلى معرفة مدى قيام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية واختبار تأثير مجموعة من العوامل على مستوى الإفصاح في هذه الشركات من خلال استطلاع وجهات نظر أربع فئات هم الأكاديميون، والمدراء الماليون، والمراجعون، والمساهمون. وأظهرت نتائج الدراسة إن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة السعودية بشكل عام كان متواضعاً وإن غالبية الإفصاح كان في صورة ضعيفة، واتفق جميع المشاركين في الدراسة على أهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. وجاءت دراسة (بدر، 2013) لتقييم أهم

الكتابات التي تناولت الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة بغرض بناء نموذج تستفيد منه الشركات المصرية وليخدم مستخدمي التقارير المالية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك معوقات للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة منها عدم وجود قوانين تلزم الشركات بالإفصاح عن اثارها البيئية والاجتماعية بجانب اثارها الاقتصادية وعدم وجود مقياس محاسبي يلزم الشركات بهذا الإفصاح. اما دراسة (فاتح وبوبكر، 2014) فقد هدفت إلى استعراض سياسات الإفصاح عن التنمية المستدامة للأطراف ذات المصلحة من حيث تقديم عدد من نماذج التقارير التي يمكن من خلالها الإفصاح عن المساهمات في مجال التنمية المستدامة. وأظهرت نتائج الدراسة الغياب التام للإفصاح عن التنمية المستدامة وإن الاهتمام كان مركزاً على الأداء المالي والاقتصادي دون مراعاة الأبعاد الاخرى التي تسمح بتقييم الاستدامة وهي الأداء البيئي والاجتماعي. وللتعرف على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية فقد بينت دراسة (مليجي، 2014) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين محددات الإفصاح المرتبطة بحجم البنك وربحيته ونشاطه وجودة ممارسات الحوكمة المطبقة وهيكل الملكية في بيئة الاعمال المصرفية المصرية وبين مستوى جودة الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية، وان كمية وجودة الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية تؤثر تأثيرا إيجابيا على أداء البنوك وسمعتها فضلاً عن تأثيرها على توجهات مستخدم التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية. وهذا ما أكدته دراسة (Kansala et al, 2014) ووجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح وكل من: حجم الشركة (إجمالي الأصول) ونشاط الشركة، وسمعة الشركة، وعمر الشركة، في حين أن علاقة مستوى الإفصاح بالربحية ليست كبيرة، في ظل انخفاض مستوى إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية. ولقياس أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية فقد قام (عمر واخرون، 2014) بدراسة عناصر المسؤولية الاجتماعية الرئيسة وهي الأنشطة الخاصة بتنمية البيئة، والموارد البشرية، والمجتمع، والارتقاء بالمنتج مستخدماً أسلوب تحليل المحتوى (المضمون) على عينة مكونة من 58 شركة مستخدماً البيانات المالية ما بين (2005–2009) وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد في التحليل فقد بين إن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات تؤدي إلى تحسين الأداء المالي وإن باقي الأنشطة لم تؤثر على الأداء المالي. اما دراسة (الزامل والمعتز، 2015) فقد بينت إن هناك تباين في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية

الاجتماعية في شركات الصناعية المساهمة السعودية لقطاع البتروكيماويات والاسمنت والمدرجة في السوق السعودي لعام 2013 وإن مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية كان ضعيفاً مقارنة مع الدول المتقدمة، إضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكل من إجمالي الأصول، وإجمالي المبيعات وعلاقة عكسية بين مستوى الإفصاح وكل من عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وعدد لجان مجلس الإدارة. اما دراسة (Hakan et al, 2016) فقد هدفت إلى تحليل تقارير الاستدامة الخاصة بالمصارف الحكومية والتجارية في تركيا والبالغة 47 مصرفاً، وأظهرت النتائج أن المصارف الحكومية والبالغ عددها ثلاث مصارف تنشر تقارير خاصة بالاستدامة إضافة إلى 10 مصارف مملوكة للقطاع الخاص تقوم على إعداد ونشر تقارير الاستدامة وفقا لمبادئ إعداد التقارير الخاصة بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير، والمصارف التي تم تحليل تقارير استدامتها وتؤدي أنشطة مصرفية ومستدامة لا تزال بحاجة إلى إعطاء المزيد من الأهمية للاستدامة ودمج الاستدامة في استراتيجية الأعمال، وأن تلتزم بالإبلاغ عن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأنشطتها وفقا لمبادئ الإبلاغ الموحدة. ولمعرفة الدوافع المحاسبية للوحدات الاقتصادية للقيام بدورها في المسؤولية الاجتماعية والافصاح وأثر ذلك على تنبؤات المحللين الماليين فقد بينت دراسة (فريد، 2016) وإن هناك علاقة بين الإفصاح عن المعلومات غير المالية للمسؤولية الاجتماعية على دقة تنبؤات المحللين الماليين. ولمعرفة مدى التزام المصارف بالمبادئ التوجيهية للمبادرة العالمية للإبلاغ عن الاستدامة فقد بينت دراسة (Shahed et al, 2017) المطبقة على القطاع المصرفي في بنغلاديش بهدف تقدم بعض النصائح للسلطات المعنية في القطاع المصرفي في بنغلاديش من أجل تطوير ثقافة إعداد التقارير المستدامة، حيث تم اختيار جميع المصارف الثلاثين التي تم إدراجها في بورصة دكا للأوراق المالية وبورصة شيتاغونغ ببنغلاديش أن ثمانية مصارف كشفت عن تقرير الاستدامة من 2011 حتى 2015 وفقاً لإطار الإبلاغ العالمي الذي يحتوي على الاستدامة في تقريرها السنوي ولكن ليس بصورة كافية، وأن المعلومات المتعلقة بإعداد تقارير الاستدامة لا تفي بمعايير المبادئ التوجيهية للمبادرة العالمية لإعداد التقارير. وفي نيجيريا فقد قام (Mehail, 2017) بدراسة تقارير الاستدامة عن الشركات النيجيرية في القطاع المصرفي لفترة الخمس سنوات المنتهية في ديسمبر 2014 باستخدام مؤشر الكشف لتسجيل المحتوى المعلوماتي لتقارير الشركات المتعلقة بمؤشرات الاستدامة.

وأظهرت نتائج الدراسة إن هناك زيادة في متوسط تقارير الإبلاغ عن الاستدامة في المصارف على مدى السنوات الخمس، وإن المؤشرات الاقتصادية تميل لصالح القيمة الاقتصادية المباشرة المولدة، والقيمة الاقتصادية الموزعة، والقيمة المقدرة لالتزامات خطة الاستحقاقات المحددة (الخصوم)، ومن ناحية أخرى، كانت الإفصاحات عن تغير المناخ قليلة بالنسبة للمصارف.

وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تضيف ادلة جديدة عن بيئة عمل مختلفة وهي بيئة عمل القطاع المصرفي في بورصة فلسطين إضافة إلى إن مؤشرات الأداء السوقية وملائمة راس المال والرافعة المالية المستخدمة في الدراسة لم يتم التطرق لها في دراسات سابقة، نظراً لان الدراسات السابقة تناولت عناصر التنمية المستدامة وكيفية القياس والإفصاح عنها والدراسات التي قامت باستخدام نموذج إفصاح مثل دراسة (عمر واخرون، 2014) فقد قامت بقياس عناصر المسؤولية الاجتماعية بشكل إجمالي دون تفصيل، اما هذه الدراسة فقد تناولت دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على مؤشرات الإداء المحاسبية، ومؤشرات الأداء السوقية، والرافعة المالية، ونسبة ملاءمة رأس المال، حيث تم قياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال نموذج أعد خصيصاً لهذه الدراسة معتمداً في ذلك على والقوانين الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية ونماذج دراسات سابقة (الزامل واخرون، 2015)؛ (فطوم، 2015) إضافة إلى مؤشر المسؤولية الاجتماعية (ISO 26000) الصادر عن المنظمة الدولية لإصدار المعايير عام 2010 واختيار ما يتلاءم مع البيئة الفلسطينية ولا يتعارض مع قوانين سلطة النقد.

متغيرات الدراسة:

قامت الدراسة باشتقاق مجموعة من المتغيرات كفرضيات لها لاختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين وعدد من المتغيرات كما هو موضح في الشكل رقم (1)

شكل رقم (1): يوضح متغيرات الدراسة (المتغير التابع والمستقل)

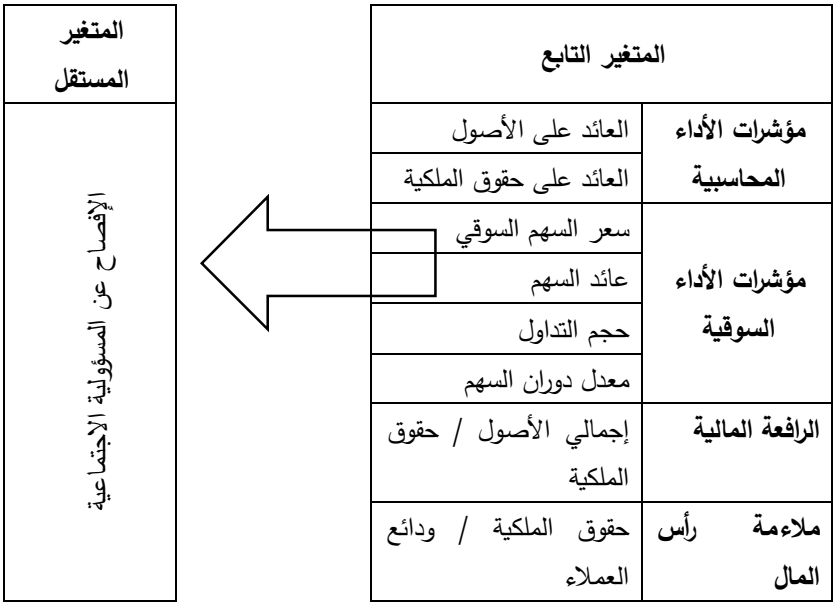

عينة وفترة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها 6 مصارف موزعة بين 4 تجارية، و2 إسلامية حسب الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة فلسطين 2018. حيث تم تطبيق هذه الدراسة على البيانات المالية الصادرة خلال الفترة الواقعة (2011_2017) وهي على مدار 7 سنوات لتكون عينة الدراسة مكونة من 42 معلمة وهي 6 مصارف × 7 سنوات.

الفرضيات الاحصائية:

لتحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية فقد تم تقسيم الفرضية الرئيسة للدراسة إلى أربع فرضيات فرعية صفرية وأخرى بديلة وهي:

الفرضيات الصفرية:

- الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على مؤشرات الأداء المحاسبية: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.
- الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على مؤشرات الأداء السوقية: سعر السهم، وعائد السهم، وحجم التداول، ومعدل دوران السهم.

- الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الرافعة المالية.
- الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على نسبة ملاءمة رأس المال.

الفرضيات البديلة:

- الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على مؤشرات الأداء المحاسبية: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.
- الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على مؤشرات الأداء السوقية: سعر السهم، وعائد السهم، وحجم التداول، ومعدل دوران السهم.
- الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الرافعة المالية.
- الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على نسبة ملاءمة رأس المال.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل واختبار الفرضيات:

يتحدد الأسلوب الإحصائي المناسب في ضوء الهدف من الدراسة، حيث تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة. ولتحقيق هذا الهدف تم اختبار الفرضيات الإحصائية المتفرعة عن الفرضية الرئيسة باستخدام البرنامج الإحصائي لتحليل الارتباط والانحدار لقياس قوة أو ضعف العلاقة وتحديد اتجاه العلاقة سواء كانت طردية أم عكسية بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة. حيث يتم قبول أو رفض الفرضية حسب قيمة مستوى الدالة (Sig). فإذا كانت قيمة (Sig) أقل من 0.05 نقبل الفرض القائل بوجود علاقة ارتباط بين المتغيرين التابع والمستقل، أما إذا كانت (Sig) أكبر من 0.05 نرفض الفرض القائل بوجود علاقة ارتباط بين المتغيرين التابع والمستقل.

نتائج التحليل الاحصائي واختبارات الفروض.

يوضح الجدول رقم (1) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة ومتوسط درجة الإفصاح لعناصر المسؤولية الاجتماعية. والتي يتضح من خلالها أن الوسط الحسابي لدرجة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بلغت 63.9% وهي درجة فوق المتوسطة من الافصاح ولكنها ضعيفة

وعليه يترتب ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق المال بإلزام المصارف بالإفصاح الكافي عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية، كما يتضح أن متوسط نسب العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، جاءت منخفضة مما يعني انخفاض العوائد (أرباح) المصارف مقارنة مع حجمها إلا أن هذه المصارف ما زالت تحقق أرباحاً مقبولة، كما أن متوسط سعر السهم السوقي أكبر من (1) مما يعني أن القيمة السوقية لأسهم المصارف أكبر من قيمتها الاسمية مما يعكس ثقة الجمهور بأسهم المصارف الفلسطينية، ويؤكد ذلك عائد السهم وحجم التداول حيث بلغ المتوسط الحسابي 0.022 أي 2.2% لعائد السهم وحجم التداول على السهم حيث بلغ متوسط 2.681 مرة، كما يتضح أن نسبة الدين في المصارف (الرافعة المالية) وصلت تقريباً 72.3% وهي نسبة معقولة للمصارف تتوافق مع طبيعة عملها وهيكلها التمويلي حيث أن طبيعة عمل المصارف تعتمد على الودائع بشكل أكبر في تمويل عملياتها التشغيلية، وهذا ما يتوافق مع نسبة ملاءمة رأس المال (حقوق الملكية إلى ودائع العملاء) والتي بلغت 63.0%

جدول رقم (1): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	العدد	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	42	0.35	0.88	0.639	0.147
العائد على الأصول	42	0.00	0.02	0.010	0.043
العائد على حقوق الملكية	42	0.01	0.17	0.075	0.446
سعر السهم	42	0.77	3.20	1.502	0.690
عائد السهم	42	0.00	0.17	0.022	0.035
حجم التداول	42	0.09	28.63	2.681	5.312
معدل دوران السهم	42	0.01	0.66	0.173	0.148
الرافعة المالية	42	0.11	0.91	0.723	0.251
ملاءمة رأس المال	42	0.12	2.76	0.630	0.832

اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على مؤشرات الأداء المحاسبية: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الارتباط بين كل من درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى المصارف المدرجة في بورصة فلسطين مع مؤشرات الاداء المحاسبية: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، ويوضح الجدول رقم (2) العلاقة بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات الأداء المحاسبية حيث تم احتساب كل متغير بشكل منفصل وقياس اثره على درجة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وأظهرت نتائج التحليل وجود علاقة موجبة (طردية) بين كل من مؤشرات الاداء المحاسبية العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية على درجة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وإن مستوى الدلالة الاحصائية لمعامل الارتباط والانحدار كانت أقل من 0.5، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية و كل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. ويمكن إرجاع هذه العلاقة الطردية إلى أن الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية يزيد من ثقة المجتمع والمستهلكين بقوة المصرف وصدق معاملاته فتزيد رغبتهم بالتعامل المالي مع هذه المصارف وزيادة الارتباط به مما يزيد من عوائد المصارف.

جدول رقم (2): تحليل الارتباط والانحدار الخطي لأثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على مؤشرات الاداء المحاسبية

درجة الإفصاح / المتغيرات	معامل الارتباط	معامل التحديد المعدل	مقطع خط الانحدار	معامل الانحدار	قيمة F الاختبار	القيمة الاحتمالية
العائد على الأصول	0.629	0.396	−0.002	0.020	26.215	0.000
العائد على حقوق الملكية	0.619	0.384	−0.045	0.187	24.900	0.000

ومن خلال تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المُعدَّل للعائد على الأصول يساوي 0.396، وهذا يعني أن 39.6% من التغير في العائد على الأصول (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). كما أن معامل التحديد المُعدَّل للعائد على حقوق المساهمين يساوي 0.384، وهذا يعني أن 38.4% من التغير في العائد على حقوق الملكية (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). وأن القيمة الاحتمالية (Sig) لكل

من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وعليه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على مؤشرات الاداء المحاسبية: لعائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة 0.05.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على مؤشرات الأداء السوقية: سعر السهم، عائد السهم، حجم التداول، معدل دوران السهم.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الارتباط بين كل من درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى المصارف المدرجة في بورصة فلسطين مع نسب السوق: سعر السهم، وعائد السهم، وحجم التداول، ومعدل دوران السهم، ويوضح الجدول رقم (3) العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات الأداء السوقية، حيث تم احتساب كل متغير بشكل منفصل وقياس اثره مع درجة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وأظهرت نتائج التحليل وجود علاقة موجبة (طردية) بين كل من مؤشرات الأداء السوقية سعر السهم، وعائد السهم، وحجم التداول، ومعدل دوران السهم على درجة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث إن مستوى الدلالة الاحصائية لمعامل الارتباط والانحدار كان أقل من 0.05 باستثناء عائد السهم ومعدل دوران السهم حيث كانت القيمة الاحتمالية مرتفعة واكبر من 0.05 كما أن معامل الارتباط والانحداركان ضعيفاً جداً ضعف العلاقة، وتؤكد العلاقة الطردية أن الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية يزيد من ثقة المجتمع كما يعطي مؤشراً إيجابياً حول قوة المصرف مما يعزز ثقة المستثمرين على مستوى بيئة الاعمال الفلسطينية وبالتالي تحسن من مؤشرات الأداء السوقية.

جدول رقم (3): تحليل الارتباط والانحدار الخطي لقياس أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على مؤشرات الأداء السوقية

درجة الإفصاح / المتغيرات	معامل الارتباط	معامل التحديد المعدل	مقطع خط الانحدار	معامل الانحدار	قيمة F الاختبار	القيمة الاحتمالية
سعر السهم	0.549	0.301	1.420-	2.575	17.221	0.000
عائد السهم	0.281	0.056	-0.021	0.066	3.425	0.072
حجم التداول	0.328	0.108	0.615	5.100	4.834	0.034
معدل دوران السهم	0.125	0.016	0.094	0.125	0.634	0.431

ومن خلال تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد الُمعدَّل لسعر السهم السوقي يساوي 0.301، وهذا يعني أن 30.1% من التغير في سعر السهم السوقي (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). ومعامل التحديد الُمعدَّل لعائد السهم يساوي 0.056، وهذا يعني أن 5.6% من التغير في عائد السهم (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). كما أن معامل التحديد الُمعدَّل لحجم التداول يساوي 0.108، وهذا يعني أن 10.8% من التغير في حجم التداول (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). كما أن معامل التحديد الُمعدَّل لمعدل دوران السهم يساوي 0.016، وهذا يعني أن 1.6% من التغير في معدل دوران السهم (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). وأن القيمة الاحتمالية (Sig) لكل من، وسعر السهم السوقي، وحجم التداول، أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل وعليه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على نسب السوق: سعر السهم السوقي، حجم التداول، بينما يتم قبول الفرضية الصفرية مع متغير عائد السهم ومعدل دوران السهم وعليه لا يوجد أثر لدرجة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على معدل دوران السهم، عند مستوى دلالة 0.05.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الرافعة المالية.

لمعرفة مدى اعتماد المصارف على الالتزامات في تمويل استثماراتها فقد تم استخدام الرافعة المالية، حيث تكمن أهمية الرافعة المالية في معرفة مدى قدرة المؤسسة على تقييم هيكلها التمويلي في تاريخ معين ومعرفة مدى درجة الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية والخارجية والسبب في قياس العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والرافعة المالية هو اعتماد المصارف في فلسطين بشكل رئيس على ودائع العملاء والمؤسسات الاقتصادية في تمويل عملياتها التشغيلية، وإن المصارف تعتمد على سمعتها السوقية في إدارة العديد من عملياتها الاقتصادية. ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الارتباط بين كل من درجة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ونسبة الرفع المالي، ويوضح الجدول رقم (4) العلاقة بين مستوى الإفصاح

عن المسؤولية الاجتماعية والرافعة المالية، وأظهرت نتائج التحليل أن العلاقة موجبة (طردية) ولكنها ضعيفة ويمكن إرجاع ضعف هذه العلاقة إلى أن مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ليس له تأثير على بشكل مباشر على مكونات نسبة الرافعة المالية للمصارف.

جدول رقم (4): تحليل الارتباط والانحدار الخطي لقياس أثر درجة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الرافعة لمالية

درجة الإفصاح / المتغيرات	معامل الارتباط	معامل التحديد المعدل	مقطع خط الانحدار	معامل الانحدار	قيمة F الاختبار	القيمة الاحتمالية
الرافعة المالية	0.084	0.007	0.632	0.143	0.284	0.597

من خلال تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المُعدَّل يساوي 0.007، وهذا يعني أن 0.7% من التغير في نسبة الرفع المالي (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). كما أن قيمة الاختبار F تساوي 0.284، والقيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.597 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05≥ α وهذا يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على نسبة الرافعة المالية لدى المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الرافعة المالية عند مستوى دلالة 0.05.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على نسبة ملاءمة رأس المال.

الهدف من نسبة ملاءمة رأس المال هو قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك في مواجهة السحوبات المحتملة من الودائع وعلاقتها بالدراسة هو معرفة تأثير المسؤولية الاجتماعية على حجم الودائع وسحوبات العملاء. وقد تم استخدام تحليل الارتباط بين كل من درجة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ونسبة ملاءمة رأس المال، ويوضح الجدول رقم (5) العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ونسبة ملاءمة رأس المال، حيث أظهرت نتائج التحليل أن العلاقة سالبة (عكسية) ويمكن إرجاع هذه العلاقة إلى أن أصحاب رأس المال المملوك ليس على قناعة تامة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية وهذا كان واضحاً في المتوسط الحسابي لمستوى

درجة الإفصاح إضافة إلى عدم الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في كيفية قياس وتوزيع قيمة مبالغ المسؤولية الاجتماعية أو الأساس الذي حسبت عليه، حيث كانت مساهمة المصارف في الخدمات البيئة شبه معدومة مبررين ذلك بعدم مسؤولية المصارف عن التلوث البيئي.

جدول رقم (5): تحليل الارتباط والانحدار الخطي لقياس أثر درجة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على نسبة

ملاءمة رأس المال

درجة الإفصاح / المتغيرات	معامل الارتباط	معامل التحديد المعدل	مقطع خط الانحدار	معامل الانحدار	قيمة F الاختبار	القيمة الاحتمالية
ملاءمة رأس المال	0.172-	0.029	1.250	0.971-	1.215	0.277

ومن خلال تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المُعدَّل يساوي 0.029، وهذا يعني أن 2.9% من التغير في نسبة ملاءمة رأس المال (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). كما أن قيمة الاختبار F تساوي 1.215، والقيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.277 وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على عدم جود أثر ذو دلالة إحصائية بين درجة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ونسبة ملاءمة رأس المال لدى المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على نسبة ملاءمة راس المال عند مستوى دلالة 0.05

الخاتمة

عرض النتائج ومناقشتها:

1. إن الوسط الحسابي لدرجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بلغ 63.8% وهذه النسبة تعد فوق المتوسطة وليست مرتفعة مما يتطلب الامر ضرورة تدخل سلطة النقد وهيئة سوق راس المال بإلزام قطاع المصارف والخدمات المالية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفقاً لمتطلبات الإفصاح المقرة في تعليمات سلطة النقد رقم (2) لسنة 2008 استناداً لإحكام المادة (11) من قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، وهذه النتيجة مشابهة لدراسة كل من (فاتح

وبوبكر، 2015)؛ (الشهري، 2013)؛ (Kansala et al, 2016) (Hakan et al, 2014); (Badr, 2013) (Shahed et al, 2017).

2. إن القيمة السوقية لأسهم المصارف كانت أكبر من القيمة الاسمية وهذا يعكس مدى ثقة الجمهور بأسهم المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
3. بلغت نسبة الديون في المصارف 72.3% وهذه تعد نسبة مقبولة تقريباً ومتوافقة مع طبيعة عمل المصارف وهيكلها التمويلي، وهذا يبين اعتماد المصارف على ودائع العملاء بشكل كبير في تمويل عمليات الاستثمار، وتأكيداً لذلك كانت متوسط نسبة ملاءمة رأس المال بلغت 60.6%.
4. توجد علاقة طردية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل) وكل من مؤشرات الأداء المالي المحاسبية ومؤشرات الأداء السوقية والرافعة المالية. وهذه النتيجة مشابهة لدراسة كل من (مليجي، 2014؛ فريد، 2016).
5. تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة الأولى وعليه يوجد أثر دو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن الاهتمام من قبل المصارف بالمسؤولية الاجتماعية يعمل على تعزيز سمعتها امام المستهلكين، وتعطيهم فكرة بمدى الحرص على إرضاء رغبات المجتمع.
6. تم رفض الفرضيات الصفرية وقبول الفرضية البديلة لبعض متغيرات الفرضية الثانية وعليه يوجد أثر دو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكل من سعر السهم، وحجم التداول وهذه النتيجة مشابهة لدراسة (Kansala et al, 2014). يمكن تفسير هذه العلاقة بان معاملات المصرف الخارجية مع المستهلكين والمستثمرين تتأثر بشكل مباشر بسمعة المصرف.
7. تم قبول الفرضية الصفرية الثالثة وعلية لا يوجد أثر دو دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والرافعة المالية. وهذه وتفسير هذه النتيجة تؤكد بأن أي مؤشر مالي لا يتعلق بتعاملات المستهلكين وانما يتعلق بالمساهمين لن يتأثر بالمسؤولية الاجتماعية.

8. تم قبول الفرضية الصفرية الرابعة ولكن العلاقة كانت سالبة (عكسية) بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ونسبة ملاءمة رأس المال، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية إلى أن أصحاب رأس المال المملوك ليس على قناعة تامة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية وهذه النتيجة تدعم نظرية التكاليف الخاصة، وقد كان هذا واضحاً في عدم الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في كيفية قياس وتوزيع قيمة مبالغ المسؤولية الاجتماعية أو الأساس الذي حسبت عليه حيث كانت مساهمة المصارف في الخدمات البيئة شبه معدومة مبررين ذلك بعدم مسؤولية المصارف عن التلوث البيئي وهذه النتيجة جاءت مشابه لدراسة (Mehail, 2017; Hakan et al, 2016).

التوصيات:

1. ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بواجبها بمتابعة وإلزام المصارف بتطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عنها والمتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية معاقبة المخالفين.
2. ضرورة قيام الجهات المختصة الحكومية وغير الحكومية بعمل ندوات ودورات تثقيفية والتعريف بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومدى أهميته للمؤسسات الاقتصادية.
3. ضرورة توعية أصحاب المصارف والوحدات الاقتصادية بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية نظراً لأهميته الخاصة والمتعلقة بالربحية، نظراً لأن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعمل بطريقة غير مباشرة على زيادة الربحية وهذا ما أثبتته دراسات سابقة.
4. ضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال اصداره بتقرير منفصل عن التقارير المالية الختامية، وإن يصدر بالتزامن مع التقارير الختامية لأهمية هذا التقرير لأصحاب القرار والمستثمرين.
5. ضرورة وضع أنظمة محاسبية تتعلق بقياس الأداء الاجتماعي، وعمل أنظمة رقابة ولجنان تدقيق تهتم بالتدقيق الاجتماعي.
6. ضرورة تشجيع المؤسسات المصرفية والمالية الاهتمام بالأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات "الخدمات" لأنها تعمل بشكل مباشر على رفع وتحسين مستوى الأداء المالي وزيادة الحصة السوقية للمصرف.

7. ضرورة تشجيع المؤسسات المصرفية والمالية على الاهتمام بالأنشطة البيئية وإلغاء فكرة عدم مسؤوليتهم بالضرر البيئي نظراً لأنها ناشئة عن ثلوث المصانع وهم ليس له علاقة بذلك.
8. إجراء العديد من الدراسات المماثلة ولكن على قطاعات مختلفة في البورصة أو مقارنتها مع بورصة أخرى مع استخدام مؤشرات مالية أخرى متنوعة لقياس مدى فاعلية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

المراجع:

1. التجاني، إلهام وشعوبي، محمد فوزي (2015)، **"تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائر للفترة (2005-2011)"**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، العدد 17.
2. الجبوري، مهدي عطية موجي (2002)،**" مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري لعام 2002"**، متاح على: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50353
3. الحميدي، فؤاد محمد حسين (2009)، **"مواطنة الشركات والمؤسسات: المفهوم والعوائد"**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني المنعقد تحت شعار، مواطنة الشركات والمؤسسات... والمسؤولية الاجتماعية، مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، 24-2009/6/25.
4. الدعاس، عبد الله (2010)، **"إدارة الجودة وتأثيرها في تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الاردنية"**، مجلة دراسات، مجلد 37، العدد 1.
5. الدوغجي، علي حسنين (2006)، **"المحاسبة في المسؤولية الاجتماعية مع إشارة لما مطبق بالعراق"**، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 58.
6. الرحيلي، عوض بن سلامة (يوليو، 2015)، **"الإفصاح البيئي التطوعي في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية"**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد 3.
7. الزامل، سليمان عبد الله (2015)، **"مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية: دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الاسمنت والبتروكيماويات"**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة أم القرى، السعودية.

8. الزبيدي، حمزة محمود (2011)، "**التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2، الأردن.
9. السكندر، شكولنيكوف وآخرون (2004)، "**النموذج التجاري لمواطنة الشركات**"، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE.
10. الشكري، أزهر يوسف، (2012)، "**أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في القوائم المالية**"، مجلة الغري مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 22.
11. الشهري، فاطمة بنت علي (2013)، **الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية وميدانية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
12. الشرايري، ماجد والموني، غازي (2006)، "**مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها**"، مجلة المحاسب والإدارة والتأمين، مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 67.
13. الفضل، مؤيد ونور، عبد الناصر والدوغجي، علي (2002)، "**المشاكل المحاسبية المعاصرة**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
14. الكرخي، مجيد (2007). "**تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
15. المنظمة الدولية لإصدار المعايير (2010)، "**مؤشر المسؤولية الاجتماعية (ISO 26000)**" متاح على:
(https://www.iso.org/iso-26000-social-responsibility.html)
الوقائع الفلسطينية (2008)، تعليمات رقم (2) لسنة 2008 بشأن الإفصاح صادر عن مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية استناداً لإحكام المادة (11) من قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، متاح على: http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=1332
16. بدر، عصام علي فرح (2013)، "**نموذج مقترح للإفصاح عن التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال المصرية**"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الإعمال، جامعة حلوان، المجلد السابع والعشرون، الجزء الثاني، العدد 4.

17. بدوي، محمود عباس والبلتاجي، يسري محمد (2013)، "**المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**"، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية.

18. بورصة فلسطين (2018)، "**القوائم والتقارير المالية**"، متاح على: http://www.pex.ps/PSEWebSite/Default.aspx

19. جون، سوليفان وآخرون (2001)، "**مواطنة الشركات مفهوم المواطنة وتطبيقاتها في مجال الاعمال**"، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE.

20. خامرة، الظاهر (2007)، "**المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: حالة سونطراك**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

21. خشارمة، حسين (2005)، "**تقييم أداء شركات القطاع العام في الأردن من وجهة نظر الشركات نفسها والأجهزة المسئولة عنها**"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 29، العدد 2.

22. خلف، لعيبي هاتو (2009)، "**محاسبة التلوث البيئي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

23. خليل، عبد الرحمن عادل وبابكر، الزين عبد الله (ديسمبر/2012)، "**دور محاسبة التنمية المستدامة في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري للمنشآت الصناعية: دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية**"، مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة النيلين، المجلد 3، العدد 3.

24. دادن، عبد الوهاب وحفصي، رشيد (2014)، "**تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العامي التمييزي (AFD) خلال الفترة (2006-2011)**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2.

25. زغدار، أحمد سفير (2010)، "**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS)**"، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 7.

26. صالح، موسى محمد عبد الله (2015)، "**الوعي البيئي ودورة في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمرين في سوق عمان المالي**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية إدارة الإعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

27. طالب، علاء فرحان والمشهداني، إيمان شيحان (2011)، "**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

28. عبادة، إبراهيم عبد الحليم (2008)، "**مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

29. عمر، بلال فاير والشعار، إسحاق محمد وزلوم، نضال عمر (2014)، "**أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 41، العدد 2.

30. فاتح غلاب، سطيف وبوبكر رزيقات، أمحمد بوقره بومرداس (2014)، "**الإفصاح عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة لبعض مؤسسات صناعة الاسمنت الجزائرية**"، متاح على:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7612/1/fateh_galeb.pdf

31. فريد، حان هارون (2016)، "**أثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على دقة تنبؤات المحللين الماليين**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الإعمال، المجلد 2، العدد 3.

32. فريدريك، تشوي وآخرون تعريب زايد، محمد عصام الدين، (2004)، "**المحاسبة الدولية**"، دار المريخ للنشر، السعودية.

33. فطوم، امحمدي، (ديسمبر 2015)، "**الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية: نموذج مقترح**"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة لبليدة، الجزائر، العدد 13.

34. كواشي، مراد، "**دور نماذج الإفصاح العالمية في تعزيز الحوكمة المحاسبية**"، متاح على:
iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/07/مراد-كواشي.pdf.

35. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (2012)، "**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS**"، الجزء (أ) إطار المفاهيم والمتطلبات، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين، الأردن.

36. مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (2014)، "**محددات الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية وأثره على أداء وسمعة البنوك في البيئة المصرية: دراسة نظرية تطبيقية**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد 4.

37. نعيمة، نغم حسين (2002)، "**أثر استثمار رأس المال الفكري على الأداء التنظيمي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، إدارة الأعمال، الكلية الإدارية والاقتصادية، بغداد، العراق.

38. نور الدين، عبد الله حمودة احمد (2005)، "**نحو تطوير نموذج القياس والإفصاح المحاسبي للإداء البيئي والاجتماعي**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

39. يحياوي، لإيهام وبوحديد، ليلي (2014)، "**الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية حالة المؤسسة الجزائرية الجديد للتعليب (NCA) بالرويبة**"، مجلة أداء المؤسسات التجارية، العدد 5.

40. وهيبة، موكدام (2014)، "**تقييم استجابة مؤسسات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات غرب الجزائر**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الإدارة. جامعة وهران، الجزائر.

المراجع الاجنبية.

41. Shahed Mahmud, Tanmay Biswas & Nazmul Islam (March. 2017), "sustainability Reporting Practices and Implications of Banking sector of Bangladesh according to Global Reporting Initiative (GRI) Reporting framework: An Empirical Evaluation***", International Journal of Business and Management Invention*** ISSN (Online): 2319 – 8028, ISSN (Print): 2319 – 801X www.ijbmi.org, Volume 6 Issue 3, PP 01-14.
42. Hakan Aracla, Filiz YÜKSELb, & Deniz İspirli, (2016), "Sustainability And Accountability In Turkish Banking Sector", ***Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies,*** PP 232-254. Available on: www.jafas.org
43. Kansala, Monika., Joshi, Mahesh., & Batra, Gurdip. (2014). Determinants of corporate social responsibility disclosures: Evidence from India. ***Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting.***
44. Nyiko D. Mchavi, Collins C. Ngwakwe (2017), "Relationship between environmental pressure and environmental disclosure in the sustainability reports of banks'***, Environmental Economics***, Volume 8, Issue 3.
45. Mihail N. Dudin (June 2017), "Sustainability Reporting in financial institutions: A study of the Nigerian Sector***", Journal of Internet Banking and Commerce, Journal of Internet Banking and Commerce,*** Vol. 22, No. S8, An open access Internet journal http://www.icommercecentral.com.

ملحق رقم (1): نموذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

م	تعليمات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
A	**الأنشطة الخاصة بتنمية المسؤولية في المجتمع**
1	الإفصاح عن توفير فرص عمل لأفراد المجتمع للقضاء على البطالة من خلال التقرير المالي ضمن الخطة المستقبلية.
2	الإفصاح عن التبرعات بشكل منفصل عن المنح التي دفعها خلال السنة المالية.
3	الإفصاح عن المنح والتبرعات التي قدمها بشكل منفصل حسب الجهات المستفيدة.
4	الإفصاح عن المساهمة في تمويل برامج البحث العلمي والمؤتمرات العلمية.
5	الإفصاح عن المساهمة في تمويل بناء المدارس وتقدي المنح الدراسية الجامعية.
6	الإفصاح عن المساهمة في تمويل بناء النوادي ودعم الأنشطة الرياضية.
7	الإفصاح عن المساهمة في تقديم خدمات لدوى الإعاقة.
8	الإفصاح عن المساهمة في تقديم خدمات للأيتام.
9	الإفصاح عن المساهمة في دعم القضية الفلسطينية والتراث والمغتربين.
10	الإفصاح عن المساهمة في تقديم خدامات لتمكين المرآة في المجتمع.
B	**الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية للعاملين**
1	الإفصاح عن عدد العاملين.
2	الإفصاح عن المؤهلات العلمية للعاملين
3	الإفصاح عن تقديم دورات تدريبية للعاملين لرفع من مستواهم العلمي والثقافي
4	الإفصاح عن نظام تقديم الحوافز والمنح للعاملين
5	الإفصاح عن فتح باب المشاركة بالمشاورة بالرأي في مجال التخطيط والتطوير والمساواة بين العاملين.
6	الإفصاح عن تقديم خدمة نقل للعاملين أو بدل مواصلات للعاملين.
7	الإفصاح عن ترخيص وملاءمة المكان للنظم الصحية والسلامة المهنية داخل المصرف.
8	الإفصاح عن تقديم خدمة التأمين الصحي للعاملين.
9	يوفر المصرف زي موحد للعاملين.
10	الإفصاح عن تقديم رحالات ترفيهية أو اشتراكات في فنادق ومطاعم للعاملين.
C	**الأنشطة الخاصة بتنمية الصحة والبيئة**
1	الإفصاح عن المساهمة في حماية البيئة والمجتمع المحلي من منطلق

	المسؤولية المجتمعية
2	الإفصاح عن المساهمة في تمويل بناء الحدائق العامة ونظافة الشارع.
3	الإفصاح عن المساهمة في تمويل برامج مكافحة التلوث.
4	الإفصاح عن المساهمة في حل مشاكل الضوضاء الناتجة عن ازدحام الطرقات.
5	الإفصاح عن مصف سيارات خاص لعملاء وزوار المصرف عبر لوحات إرشادية.
6	الإفصاح عن المساهمة في تقديم خدمات للمزارعين للحفاظ على البيئية.
7	الإفصاح عن تبنية لحملات إعلانية لحماية البيئة.
8	الإفصاح عن المساهمة في تقديم الخدمات الصحية وبناء المراكز الصحية
9	الإفصاح عن تبنية لحملات إعلانية للتوعية الصحية والصحية.
10	الإفصاح عن المساهمة حماية البيئة بالتفصيل
D	**الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات (الخدمات المصرفية)**
1	الإفصاح عن أنظمة خدمة العملاء الإلكترونية.
2	الإفصاح عن سياسات التطوير التي تم تنفيذها خلال سنة مالية ماضية.
3	الإفصاح عن سياسات التطوير التي سوف ينفذها خلال السنة المالية القادمة وعن حجم التوسعات التي سيقوم بها.
4	الإفصاح عن حجم ودائع العملات بشكل منفصل عن إجمالي الودائع.
5	الإفصاح عن السياسات التسعيرية لخدماته التي يقدمها من خلال صفحته الالكترونية أو أي منشورات.
6	الإفصاح عن إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية أو هيئة الضوابط الشرعية.
7	الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي اتبعها عند إعداد القوائم المالية والقوائم المالية الموحدة وأسماء الشركات التابعة.
8	الإفصاح عن أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية لها أثر مادي على عمل المصرف أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
9	الإفصاح عن تطبيق معايير الجودة الدولية والحوكمة المصرفية.
10	الإفصاح عن تقرير المسؤولية الاجتماعية بشكل منفصل عبر موقعة الالكترونية.
	مجموع الفقرات = 40